

## الشبيهة الثانية

### استدراك بعض الصحابة عليه

ذهب البعض من لا خبرة لهم بطبيعة استدراك بعض الصحابة رضي الله عنهم على بعض، إلى القول: بضعف ما روی عن أبي هريرة رضي الله عنه، أو ضعف ما استدرك عليه خاصة، وذلك لأنّه قد استدرك عليه من قبل عائشة وابن عمر رضي الله عنهم.

ويحاجب عن هذه الشبيهة بما يأتي:

١ - إنّ استدراك عائشة وابن عمر رضي الله عنهم على أبي هريرة كان من الأمور التي اقتضتها طبيعة الحوار العلمي، والمذاكرة التي كانت تحصل بين الصحابة رضي الله عنهم أحياناً، إذ قد استدرك أكثر من صحابي على غيره رواية أو مسألة علمية، فأقنع صاحبه بها، أو اقتنع هو بها عند صاحبه فيها، وهذا أمر معروف عند العلماء، ولا سيما المحدثين منهم، وهو لا يؤثر في عدالة المستدرك عليه ولا في أمانته، كما لا تؤثر مخالفة الثقة لثقة مثله: في عدالتهما، أو فيهما يرويان من روایات.

وكان استدراك عائشة وابن عمر رضي الله عنهم على أبي هريرة يسير في هذا الإطار.

٢ - إنّ استدراك عائشة رضي الله عنها عليه مستفاد ما روی أنها دعت أبا هريرة فقالت له: يا أبا هريرة ما هذه الأحاديث التي تبلغنا أنك تحدث بها عن النبي صلى الله عليه وسلم، هل سمعت إلا ما سمعنا، وهل رأيت إلا ما رأينا؟ قال: يا أماه إنه كان يشغلك عن

رسول الله صلى الله عليه وسلم المرأة والمكحلة والتصنع لرسول الله صلى الله عليه وسلم  
وإني والله ما كان يشغلني عنه شيء<sup>(١)</sup>.

ففي هذا الحديث نرى أبا هريرة رضي الله عنه يجيب عائشة رضي الله عنها على  
تساؤلاتها بما يبدو أنها قد اقتنعت به، إذ لم ترد أو تعلق عليه بشيء، لما فيه من صراحة  
وواقعية يسلم بها ذوق النفوس الكريمة والمقاصد السليمة.

وبهذا يتضح أن استدراكها ما هو إلا تساؤل أرادت منه الجواب عليه، فلما أجابها بما  
أجابت بها، عرفت أن عنده ما ليس عندها، وأنه قد سمع ما لم تسمعه، ورأى ما لم تره، نظراً  
ملازمه التامة لرسول الله صلى الله عليه وسلم، وانشغالها رضي الله عنهم بما تشغل به  
النساء المتزوجات عادة.

ومنها يؤكّد عدم انشغاله رضي الله عنه بغير السمع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ما تقدم عن طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه، أنه دخل عليه رجل، فقال: يا أبا محمد والله  
ما ندرى هذا الغلام اليهاني أعلم برسول الله صلى الله عليه وسلم أم أنت؟ فقال طلحة: والله  
ما يشكّ أنه سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم نسمع، وعلم ما لم نعلم، إن كنا  
قوماً أعنياء لنا بيوت وأهلون، كنا نأتي نبي الله صلى الله عليه وسلم طرفي النهار، ثم نرجع  
وكان أبو هريرة رضي الله عنه مسكوناً لا مال له ولا أهل ولا ولد، إنما كانت يده مع يد

(١) الحاكم: المستدرك ٣/٥٠٩، وقال صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي عليه ويراد بالاستدراك هنا:  
الاعتراض، لا الاستدراك الاصطلاحي، وهو استدراك إمام على إمام: أحاديث لم يخرجها في كتابه، مع  
وجود شرطه فيها، وذلك مثل ما فعل الحاكم في المستدرك على الصحيحين.

## أبو هريرة رضي الله عنه .. صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم

النبي صلى الله عليه وسلم، وكان يدور معه حيث ما دار، ولا نشك أنه قد علم ما لم نعلم وسمع ما لم يتهمه أحد من أنه تقول على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يقل<sup>(١)</sup>.

٣ – وأما استدرك ابن عمر رضي الله عنها عليه، فهو اعترافه عليه في حديث «اتباع الجنائز» وهو ما روي أنه مرّ بأبي هريرة رضي الله عنه، وهو يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم: «من تبع جنازة فله قيراط، فإن شهد دفنتها فله قيراطان، القيراط أعظم من أحد» فقال ابن عمر: يا أبا هريرة: انظر ما تحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقام إليه أبو هريرة حتى انطلق إلى عائشة رضي الله عنها، فقال لها يا أم المؤمنين أنشدك الله أسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «من تبع جنازة، فصلى عليها فله قيراط لها، وإن شهد دفنتها فله قيراطان؟» فقالت: اللهم نعم.

قال أبو هريرة: إنه لم يكن يشغلنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم غرس، ولا صفق بالأسواق، إنما كنت أطلب من رسول الله صلى الله عليه وسلم كلمة يعلمنيها، أو أكلة يطعمنيها، فقال ابن عمر: يا أبا هريرة كنت أزمنا لرسول الله صلى الله عليه وسلم وأعلمنا بحديشه<sup>(٢)</sup>.

٤ – هذا ولم يكن أبو هريرة رضي الله عنه هو الصحابي الوحيد الذي استدرك عليه من قبل بعض إخوانه من الصحابة، وإنما قد استدرك على غيره، فقد استدركت عائشة

(١) الحاكم ٥١١-٥١٢ / ٣.

(٢) أحد: المسند ١٩ / ١٢١، والحاكم: المستدرك ٣ / ٥١٠-٥١١، واللفظ له، وقال: صحيح الإسناد ووافقه الذهبي عليه والغرس: يراد به غرس صغار النخل، إشارة إلى انشغالهم بالبساتين والضيعات عن الملازمة للنبي صلى الله عليه وسلم.

رضي الله عنها على ابن عمر وغيره من الصحابة رضي الله عنهم، كما استدرك بعضهم عليها، وهو أمر معروف عند العلماء كما أسلفنا ليس هذا موضع بسطه.  
وما تقدم يتأكد لنا: أن استدرك بعض الصحابة على بعض لم يترتب عليه تكذيب المستدركون عليه، ولا خدش لعدالته، أو انتهاص لأمانته، كما توهם الجاهلون ذلك.